الأحزاب السياسية في اندونيسيا 1945-1950

م.م. نور الهدى رياض أيوب
الجامعة المستنصرية-كلية الآداب
Noorriyadh93@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:
يتناول ذلك البحث المعنون "الأحزاب السياسية في إندونيسيا "(1945–1950) التحولات السياسية والفكرية التي شهدتها البلاد في سنوات ما بعد الاستقلال عن الاستعمار الهولندي. ويركز على الدور المركزي الذي ادته الأحزاب السياسية الكبرى – الحزب القومي الإندونيسي(PNI) ، وحزب ماسومي الإسلامي، والحزب الشيوعي الإندونيسي – (PKI) في إعادة تشكيل الدولة الناشئة. ينطلق البحث من تحليل السياق التاريخي الذي أنتج الهوية الوطنية بعد الثورة، مستعرضًا كيف مثّلت الأحزاب أدوات للتعبئة، وإعادة توزيع السلطة، وصياغة تصورات الدولة الحديثة.
ويحلل البحث أيديولوجيات تلك الأحزاب، وبُناها التنظيمية، وخطاباتها الجماهيرية، إضافة إلى التحديات التي واجهتها في ظل هشاشة البنية المؤسسية والتعدد الديني والثقافي. ويُختتم البحث بتقييم نقدي لمسار تلك الأحزاب خلال مرحلة التأسيس، ويفتح المجال للتساؤل حول مآ ألت اليه التجربة الحزبية في إندونيسيا المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية -اندونيسيا بعد الاستقلال -PNI-PKI – ماسومي

المقدمة:

الدولة ليست فقط خريطة ونظام... بل هي ما يبقى في ذاكرة الناس بعد أن ينتهي كل شيء . مجهول إندونيسي، 1950

تأثرت إندونيسيا بشكل كبير بنتائج الحرب العالمية الثانية، حيث أعلنت استقلالها في 17 أغسطس 1945. كانت تلك الفترة واحدة من أكثر الفترات أهمية في تشكيل السياسة الإندونيسية، حيث نشأت الأحزاب السياسية لتلعب دورًا بارزًا في النضال من أجل الاستقلال وبناء الدولة. سيتناول ذلك البحث تطور الأحزاب السياسية في إندونيسيا بين عامي 1945 و1950، مُعَمقًا في تحليل تأثيرها وأفكارها السياسية. بعد استعادة الاستقلال عن الاستعمار الهولندي، بدأت الأحزاب السياسية في اندونيسيا تنافس بشكل حاد للوصول إلى السلطة وتشكيل الحكومة. كانت هناك أحزاب مثل حزب جمعية الأمة الإسلامية الإندونيسية وحزب الشعب الإندونيسي الذي كان يمثل الاتجاه الوطني والوحدوي.
بين عامي 1945 و1950، شهدت الأحزاب السياسية في اندونيسيا صراعات وتنافسات شديدة من أجل الهيمنة على الساحة السياسية. كان هناك صراعات بين الأحزاب الوطنية والأحزاب الإسلامية والأحزاب الشيوعية التي كانت تسعى للنفوذ في البلاد.في تلك الفترة، تصاعدت التوترات السياسية والاجتماعية، وزادت التظاهرات والاحتجاجات والاضطرابات في الشوارع. كانت تلك الفترة حرجة ومحورية في تشكيل الهوية السياسية لإندونيسيا بعد الحرب العالمية الثانية.بالنهاية، نجحت الأحزاب الوطنية في الانتصار وتشكيل الحكومة الرئيسية في اندونيسيا. لكن الاضطرابات السياسية لم تتوقف تمامًا، وظلت تؤثر على الحياة السياسية في البلاد لعقود قادمة.بتلك الطريقة، يمكن القول بأن الأحزاب السياسية في اندونيسيا بعد الحرب العالمية الثانية شكلت جزءًا هامًا من التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة الحرجة.

المحور الأول: - السياق التاريخي

اندونيسيا خلال الاحتلال الياباني

في إطار سعيها لترسيخ هيمنتها الآسيوية، أعلنت اليابان عن أهمية السيطرة على إندونيسيا، مؤكدة عبر وزير خارجيتها أن **"هدف اليابان هو أن تعود شعوب شرق آسيا الكبرى إلى موقعها الفطري، وبما أن اليابان تعد من أقوى الدول الآسيوية، فقد حملت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن تلك الشعوب"**(Bosch, 1959, pp. 237-240)، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف دون اللجوء إلى القوة، حاولت اليابان عبر سلسلة من المفاوضات مع الهولنديين التوصل إلى اتفاق، إلا أن تعنت الجانب الهولندي أفضى إلى طريق مسدود. (ايوب، 2022، صفحة 159)، سرعان ما لجأت اليابان إلى الخيار العسكري، فاجتاحت إندونيسيا عام 1942، مدعية أنها جلبت معها الرحمة بديلاً عن قسوة الاستعمار الهولندي (the, 1942, p. 20). غير أن وعود الرحمة ما لبثت أن تبددت؛ إذ سرعان ما مارس الجنود اليابانيون المصادرة والعنف ضد السكان، فظهر جليًا أن المحتل الجديد لا يختلف كثيرًا عن سابقه (zaalberg, 2002, p. 108)، في عام 1943، بادرت اليابان إلى تأسيس "القوة الشعبية المركزية" برئاسة سوكارنو[1]، فاتحة بذلك الباب أمام تواصل غير مسبوق بين القادة السياسيين والجماهير، وهو أمر طالما حظره الاحتلال الهولندي (العبد، د.ت، الصفحات 260-262)، في السياق ذاته، أنشئت قوات "المدافعين عن أرض الأجداد"، التي بلغ تعدادها قرابة 120,000 مقاتل بحلول عام 1945، لتشكل لاحقًا النواة الصلبة للجيش الإندونيسي.وفي موازاة ذلك، سعت اليابان إلى فرض التجنيد الإجباري عبر إنشاء منظمات مثل "سنيديان" و"قوة بيتا"، مقدمة وعودًا بالاستقلال مقابل الدعم العسكري(احمد، 2021، الصفحات 102-103)، لم يكن أمام قادة الحركة الوطنية، وعلى رأسهم سوكارنو ومحمد حتا[2]، إلا التظاهر بالتعاون مع الاحتلال، توخيًا لتحقيق الأهداف الوطنية من داخل النظام كانت قوة بيتا بالنسبة لليابانيين تمثل طريقة دفاعية للوجود الياباني في اندونيسيا واستغلال للشعب الإندونيسي للدفاع عنهم ضد أي تدخل خارجي، اما بالنسبة للقادة الاندونيسيين فقد كانوا يرون في تلك القوة طريقهم للاستقلال من الاحتلال الياباني (Brown, 2003, pp. 143-144)، في محاولة لبسط نفوذها الفكري، أطلقت اليابان مشروع "الاتجاهات الثلاثة (The Triple Movement)" ، رافعة شعارات "قائدة آسيا؛ حامية آسيا؛ نور آسيا"، لكنها أخفقت في إقناع سوكارنو وحَتًّا، اللذين استشعرا خلو المشروع من أي إشارة صادقة لاستقلال إندونيسيا. ومع ذلك الحذر المتبادل، سعت اليابان إلى الحفاظ على خيوط التواصل مع الوطنيين، متيحة فرصًا غير مسبوقة للإندونيسيين لتولي مناصب إدارية كانت حكراً على الهولنديين (الفهد، 2010، الصفحات 78-79)، ولم تتوقف اليابان عند الجانب الإداري، بل أنشأت أيضًا **"المكتب المركزي**

---

(1) **احمد سوكارنو: وهو سياسي وزعيم اندونيسي ولد في جاوة الشرقية عام 1901ودرس في معهد باندونج، تزعم الحركة الوطنية في اندونيسيا لأجل الاستقلال من الاستعمار الهولندي واعتقل عدة مرات بسبب ذلك، واصبح اول رئيس لإندونيسيا بعد ان تحررت من الاستعمار الهولندي عام 1945، وقد حصلت ضده حركة انقلابية انتهت بتنازله عن السلطة لصالح سوهارتو عام 1967وبقي تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته عام 1970، للمزيد من المعلومات ينظر: (التميمي، 2019، صفحة 9).**

(2) **محمد حتا: (12 اب 1902 - 14 اذار1980) من مواليد بوكيتاتنغي، سومطرة الغربية، جزر الهند الشرقية الهولندية) الان إندونيسيا .(وكان اول نائب الرئيس في إندونيسيا، لاحقا ايضا عمل رئيسا لوزراء إندونيسيا .ويعرف بلقب "المُعلِن"The P. Roclamator ، قام هو وعدد من الإندونيسيين، منهم اول رئيس، سوكارنو، الذين حاربوا لاستقلال إندونيسيا عن هولندا .وبالرغم من مجهوداته للحصول على استقلال إندونيسيا، فقد درس في هولندا من 1921 حتى 1932. وبالإضافة لذلك، فمنذ تعليمه الابتدائي، فقد درس في مدارس هولندية في إندونيسيا. ويذكر الناس محمد حتا بالكنية *بونغ حتا* *Bung Hatt* 'بونغ' هو لقب تحبيب كان يستخدم لمخاطبة الزملاء وشاع استخدامه في مطلع القرن العشرين ومازال مستخدما بين الاندونيسيين، للمزيد ينظر:(Kompas.com, 2022)**

الثقافي" الذي ضخ قصائد ومسرحيات وأغانٍ مسيَّسة تخدم الاحتلال، بمشاركة مثقفين إندونيسيين (Brown, 2003, p. 144)، وفي خطوة رمزية، أسست منظمة "بيوترا" في ذكرى استسلام الهولنديين، لتكون مركزًا لقوة الشعب وتعزز الروح الوطنية تحت غطاء الدعاية اليابانية (الفهد، 2010، صفحة 80)، غير أن اليابان لم تكتف بالتعبئة السياسية، بل عمدت إلى زرع الانقسامات عبر تأسيس "منظمة الولاء الشعبي" عام 1944، محاولة بذلك تفتيت وحدة المجتمع الإندونيسي(العبد، د.ت، صفحة 261) (احمد، 2021، صفحة 105)، في المقابل، وعت الحركات الدينية نوايا الاحتلال، مما ساعد على تعزيز المقاومة بقيادة الحزب الشيوعي الإندونيسي(جابر، 1991، صفحة 187)، لم يخلُ المشهد من محاولات لاستمالة المسلمين عبر تأسيس "مجلس شورى المسلمين" (ماسورمي)، الذي جمع نخبة من الجمعيات الإسلامية الكبرى(Woodman, 1955 , p. 186)، أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أدخلت الإدارة اليابانية تحسينات ملحوظة في الزراعة والصناعة، وإن كانت تهدف بالأساس لخدمة المجهود الحربي الياباني (الفهد، 2010، صفحة 84).

ورغم كل مظاهر التعاون المزعومة، لم تتردد اليابان في استخدام أقسى الأساليب القمعية عند اشتداد المقاومة، من اعتقالات جماعية إلى الإعدامات في "عربات الجحيم"، حيث تم القضاء على عشرات الآلاف من الوطنيين (الفهد، 2010، صفحة 85) (Woodman, 1955 , p. 195).

ومع اشتداد الوعي الوطني واندلاع الانتفاضات الشعبية، أصبح الاحتلال الياباني يعيش حالة من العزلة الداخلية والخارجية، خاصة مع انكسار قواته أمام ضربات الحلفاء (Woodman, 1955 , p. 190).

تغير الموقف الياباني في اندونيسيا وذلك عندما أعلن رئيس الوزراء الياباني كونياكي كويسو [1] Kuniaki Koisoفي 1944/9/7 امام البرلمان الياباني " أن استقلال إندونيسيا سيتم منحه في المستقبل القريب "، وأعلنت في 1945/3/1 تأسيس لجنة التحقيق للاستقلال الاندونيسي(Badan Penjelidik Usaha Persiapan Kemerdaan Indonesian) في جاكرتا وقد اختارت الإدارة اليابانية سوكارنو وحتا ضمن أعضاء تلك اللجنة، وانيطت بتلك اللجنة اعمال منها وضع مسودة للدستور الاندونيسي من اجل اعلان الاستقلال، أسست بعد ذلك لجنة أخرى في شهر آب عام 1945 عرفت ب(لجنة الاستعداد للاستقلال إندونيسيا Panitia Persiapan Kemerdekaan Indonesia) (الفهد، 2010، صفحة 89).مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، سارعت اليابان إلى محاولة ترتيب إعلان الاستقلال قبل أن تفقد سيطرتها تمامًا، فتم تحديد يوم 19 أغسطس 1945 لذلك الهدف(الفهد، 2010، صفحة 90)، قامت اليابان بطلب سوكارنو وحتا الى موقع الجنرال الياباني تروشي الى مقر قيادتهم في مدينة سيغوون (Sigon) في فيتنام، وحددوا تاريخا من اجل اعلان استقلال اندونيسيا رسميا وكان ذلك في 1945/8/19 (Woodman, 1955).

أدى الاحتلال الياباني لإندونيسيا بين عامي 1942 و1945 إلى تحولات عميقة في البنية السياسية والاجتماعية للشعب الإندونيسي، فبالرغم من القسوة والقيود التي فرضها، إلا أن اليابانيين – خلافًا

---

[1] **كونياكي كويسو: قائد ورجل دولة ياباني، رئيس الوزراء الحادي والأربعين في تأريخ اليابان، ولد في الثاني والعشرين من آذار 1880 في محافظة توتشيغي، خريج أكاديمية الجيش الياباني الإمبراطوري، شغل منصب قائد كتيبة خلال الحرب اليابانية – الروسية 1904 -1905، تمت ترقيته مرات عدة، أذ أصبح في عام 1932 نائب وزير الحرب ورئيس أركان الجيش الياباني في وقت واحد، ثم أصبح الحاكم الياباني العام على كوريا خلال المدة (1942 -1944)، تسلم بعد ذلك منصب رئيس الوزراء في الثاني والعشرين من تموز 1944، تميزت مدة رئاسته بكثرة الهزائم اليابانية أمام قوات الحلفاء، أستقال من منصبه ذلك في السابع من نيسان 1945، عندما غزت= القوات الأميركية أوكيناوا، اعتقلته قوات الحلفاء عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصدرت المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى حكم بالسجن مدى الحياة، بوصفه أحد مجرمي الحرب، توفي في الثالث من تشرين الثاني 1950 في العاصمة اليابانية طوكيو عن عمر يناهز السبعين عاماً (www.wikipedia.org, n.d.)**

للهولنديين – فتحوا المجال أمام النخب الإندونيسية للعب أدوار تنظيمية وإدارية، مما أتاح لسوكارنو ورفاقه فرصة غير مسبوقة لبناء شبكة شعبية واسعة. كما ساهم تأسيس منظمات مثل "بيترا" و"قوة بيتا"، وكذلك اللجان الاستشارية التي وضعت مسودات للدستور، في خلق وعي وطني جديد استند إلى فكرة الاستقلال الفوري، لا التدريجي. (Ricklefs M. , 2001, pp. 292-232) ومع تراجع القوات اليابانية أمام ضربات الحلفاء وتصاعد التمرد الداخلي، وجدت القيادات الإندونيسية في ذلك اللحظة الحاسمة لإعلان الاستقلال في 17 أغسطس 1945، قبل وصول القوات الهولندية أو الحلفاء إلى جاوة . (Woodman, 1955 , p. 189)وهكذا، لم يكن الاستقلال وليد لحظة عابرة، بل ثمرة تراكم سياسي طويل وذكاء تكتيكي استثمرته الحركة الوطنية داخل التناقضات التي خلقها الاحتلال الياباني، لتبدأ البلاد فصلاً جديدًا من تاريخها السياسي ستتبلور فيه الأحزاب كفاعل رئيسي في بناء الدولة ومؤسساتها.

إعلان الاستقلال وظروفه

عقب استسلام اليابان في 15 أغسطس 1945، دخلت إندونيسيا في فراغ سياسي حاد، إذ لم تكن هناك سلطة واضحة تدير البلاد، وكانت النخبة الوطنية تشعر بخطر مزدوج: عودة الهولنديين من جهة، واحتمال قيام الحلفاء بوضع إندونيسيا تحت وصاية مؤقتة من جهة أخرى. في تلك اللحظة الحرجة، برزت مطالبات ملحّة من شباب الحركة الوطنية (المعروفين بـ "بيمودا") لسوكارنو وحتا بإعلان الاستقلال فورًا دون انتظار أي تفويض من اليابانيين أو الحلفاء. إلا أن سوكارنو ورفيقه حتا ترددا بدايةً، خوفًا من أن يُعتبر الإعلان غير شرعي أو أن يثير رد فعل انتقامي من القوات اليابانية التي لا تزال مسيطرة ميدانيًا(Cribb R. , (2000), p. 186) مع تزايد الضغوط، تم اختطاف سوكارنو وحتا من قبل مجموعة من الشباب ونقلهما إلى منطقة رانغاسدانغ في جاوة الغربية لإبعادهما عن الضغوط اليابانية، مما دفعهما إلى إعادة تقييم الموقف. وبعد عودتهما، اتفق الطرفان على أن اللحظة لا تحتمل التأجيل، فتمت كتابة نص البيان بمساعدة الشاعر محمد يوسف، وجرى الإعلان من منزل سوكارنو في شارع بيغانغان في جاكرتا في صباح 17 أغسطس 1945. تمت قراءة البيان أمام جمع شعبي صغير نسبيًا لكنه كان مشحونًا بالعاطفة، وبُث عبر الإذاعة ليسمعه الشعب في جميع أنحاء الأرخبيل(Ricklefs M. , 2001, p. 233) في اليوم التالي، 18 أغسطس، شكل سوكارنو أول حكومة مؤقتة، وتم اعتماد دستور مؤقت صاغته "لجنة الإعداد للاستقلال"، كما اختير سوكارنو رئيسًا وحتا نائبًا للرئيس، مما منح الدولة الوليدة إطارًا قانونيًا سرعان ما دخل في مواجهة مباشرة مع محاولات هولندية للعودة وفرض سيطرتها مجددًا(Woodman, 1955 , p. 193)

.ذلك الحدث، بما حمله من شجاعة ومخاطرة سياسية، لم يكن مجرد إعلان رمزي، بل لحظة تحول تأسيسية جمعت بين الإرادة الشعبية والشرعية الثورية.

دور الثورة الوطنية في تشكيل المرحلة الجديدة

أدت الثورة الوطنية الإندونيسية التي اندلعت مباشرة بعد إعلان الاستقلال إلى ترسيخ الهوية الوطنية وتشكيل وعي سياسي جديد لدى الإندونيسيين. كان الصراع مع القوات الهولندية المحتلة دافعًا أساسيًا لتوحيد مختلف التيارات السياسية والاجتماعية، بما فيها الحركات الإسلامية، القومية، واليسارية، تحت هدف مشترك هو الدفاع عن الاستقلال وترسيخ الكيان الوطني.

وقد ساهمت تلك المرحلة في خلق بيئة سياسية مشحونة بالحماس الشعبي والتعبئة الجماهيرية، مما أدى إلى بروز الأحزاب السياسية كأدوات تمثيل وتنظيم، خصوصًا في ظل غياب مؤسسات دولة مستقرة بعد عقود من الاستعمار. ومن جهة أخرى، مهدت تلك الثورة الطريق أمام قادة المقاومة ليتحولوا إلى قيادات سياسية مؤثرة في الدولة الحديثة. (Kahin, 2003, p. 25)

دور الثورة الوطنية في تشكيل المرحلة الجديدة

أدت الثورة الوطنية الإندونيسية (1945–1949) دورًا مفصليًا في إعادة تشكيل الهوية السياسية والاجتماعية للبلاد. فبعد إعلان الاستقلال، سرعان ما دخلت إندونيسيا في مواجهة مسلحة شرسة مع الهولنديين الذين سعوا لإعادة بسط سيطرتهم على أرخبيل الجزر، مما دفع الإندونيسيين إلى خوض معركة مصيرية دفاعًا عن سيادتهم .(Kahin, 2003, pp. 27-30)

تلك الثورة لم تكن مجرد مقاومة عسكرية، بل مثّلت حالة تعبئة وطنية شاملة، اندمج فيها العمل السياسي مع الفعل الميداني. وشهدت تلك الفترة صعود قوى اجتماعية جديدة، أبرزها الشباب والطلبة والنقابات، الذين لعبوا دورًا كبيرًا في الضغط الشعبي والميداني. كما تعززت فكرة الدولة الحديثة في وعي المواطنين، إذ بدأت تتشكل ملامح مفاهيم المواطنة، القانون، والتمثيل السياسي، التي كانت غائبة خلال العقود الاستعمارية الطويلة .(Cribb R. , (2000), p. 190)

كذلك، أسهمت تلك الثورة في بروز شخصيات سياسية جديدة لم تكتفِ بالنضال المسلح، بل شرعت في تأسيس أحزاب وتنظيمات تعكس رؤى أيديولوجية متنوعة، كان بعضها مستلهَمًا من حركات التحرر العالمية، وبعضها من التجارب الإسلامية أو الفكر الاشتراكي. وقد عززت ظروف الكفاح الطويل أهمية التنظيم السياسي، فباتت الأحزاب هي الأداة الطبيعية للتعبير عن طموحات الناس وتنظيم مطالبهم، وبدأت تتبلور تدريجيًا كأعمدة لبناء الدولة.

ومن الجدير بالذكر أن تلك المرحلة شهدت تعاونًا نسبيًا بين مختلف القوى السياسية رغم تباين خلفياتها الفكرية، بسبب وحدة الهدف آنذاك :**تحقيق الاعتراف الكامل باستقلال إندونيسيا وبناء كيان وطني متماسك.** (Vickers, (2005), pp. 90-92)

امتدت آثار الثورة الوطنية الإندونيسية (1945–1949) إلى ما هو أبعد من الساحة المحلية، إذ لاقت صدى واسعًا في المحافل الإقليمية والدولية، خاصة في ظل تنامي موجات التحرر من الاستعمار في آسيا وأفريقيا. وقد استفادت إندونيسيا من الدعم المعنوي والسياسي الذي قدمته بعض الدول الآسيوية الناشئة، فضلًا عن ضغط الرأي العام العالمي، مما ساعدها في كسب اعتراف تدريجي بسيادتها، لا سيما عبر اتفاقيات مثل **لينغجاتي**[1] (1947)و**رونفيل** [2](1948)، رغم تعرض تلك الاتفاقيات للخرق المتكرر من الجانب الهولندي (Reid, (1974)., pp. 182-185).داخليًا، أدت وسائل الإعلام المطبوعة دورًا محوريًا في تغطية أحداث الثورة وتوجيه الرأي العام، حيث أصبحت الصحف والنشرات السياسية أدوات فعالة في تعبئة الجماهير، وبرزت بعض الصحف كمنابر لأحزاب جديدة آخذة في التشكّل، مما عزز من مكانة الإعلام بوصفه فاعلًا سياسيًا لا مجرد ناقل للمعلومة

[1] **اتفاقية لينغجاتي:(Linggadjati Agreement) اتفاقية أُبرمت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1946 بين ممثلين عن الجمهورية الإندونيسية وهولندا، تنص على اعتراف هولندا بحكومة الجمهورية الإندونيسية باعتبارها سلطة فعلية على جزيرة جاوة وسومطرة ومادورا، على أن تنضم لاحقًا إلى اتحاد "الولايات المتحدة الإندونيسية" تحت التاج الهولندي. لم تُنفّذ الاتفاقية بالكامل بسبب الاختلافات في التفسير والخروقات المتكررة من الطرف الهولندي .(Kahin, 2003).**

[2] **اتفاقية رونفيل:(Renville Agreement) اتفاقية عُقدت على متن سفينة حربية أمريكية في كانون الثاني/يناير 1948، برعاية لجنة وساطة دولية، تهدف لوقف إطلاق النار بين القوات الإندونيسية والهولندية. نصّت على تحديد خطوط وقف النار المعروفة باسم "خط فان موك"، لكنها أسفرت عن تقليص المساحات الخاضعة لسيطرة الجمهورية. اعتُبرت الاتفاقية غير منصفة وأدت إلى مزيد من التوتر، وانسحاب بعض الأطراف الوطنية من الحكومة احتجاجًا على بنودها. (.(Reid, (1974)**

(McVey, 1971, p. 92)، كما شاركت المرأة الإندونيسية في مسارات الثورة من خلال التمريض، الدعم اللوجستي، بل وحتى القتال في بعض الجبهات، مما ساهم في إعادة تعريف دورها الاجتماعي، وأعطاها لاحقًا حضورًا ملحوظًا في الحياة السياسية والتنظيمية

(Anderson, 1966, p. 144) إلى جانب ذلك، أسهمت الثورة في إعادة صياغة البنية الفكرية للنخب الوطنية؛ فالكثير من القادة السياسيين والعسكريين مثل **أحمد سوكارنو** و**سوتان سيهري**، كانوا منخرطين في العمل الثوري قبل أن يصبحوا رموزًا حزبية، مما أكسبهم "مشروعية ثورية" ساعدتهم على قيادة الجماهير وإقناعهم بضرورة التنظيم السياسي كوسيلة للمشاركة في بناء الدولة الحديثة. كما ساعدت خبرات الكفاح والنقاشات السياسية خلال تلك المرحلة في بلورة خطاب جديد قائم على مفاهيم السيادة الشعبية، العدالة الاجتماعية، والتمثيل الجماعي، ممهّدة بذلك الطريق نحو نشوء حياة حزبية فاعلة – وإن كانت قصيرة الأمد – في السنوات الأولى للاستقلال

.(McVey, 1971) ،(Anderson, 1966) ،(Reid, (1974).)

التحولات في الخطاب الإعلامي والسياسي خلال الثورة الوطنية

رافقت الثورة الوطنية الإندونيسية تحولات جوهرية في الخطاب السياسي والإعلامي، إذ انتقل من كونه نخبويًا ومحدود التداول إلى حالة من التعبئة الجماهيرية المنظمة. وقد أدت اللغة الإندونيسية (الباهاسا) دورًا محوريًا في توحيد الوعي القومي، بعدما كانت البلاد تعاني من تشتت لغوي حاد، حيث أصبحت الباهاسا أداة للتقارب بين مختلف المكوّنات الاجتماعية، ووسيلة فعالة لنقل مفاهيم السيادة، الاستقلال، والمواطنة (Adam A. G., 1995, pp. 18-22) ، اما على الصعيد الإعلامي، نشطت عشرات الصحف والمنشورات السياسية التي أصدرتها الأحزاب والمجموعات الوطنية، وتم فيها توظيف الخطاب التحرري وشعارات مثل: "الحرية من الاستعمار"، "إرادة الشعب"، و"الوحدة الوطنية"، كأدوات لتعبئة الرأي العام وحشده خلف الثورة. وبرزت صحف مثل Indonesia Raya و Merdekaكأصوات إعلامية مؤثرة تعكس التوجه الثوري وتعبر عن نبض الشارع

(Hill, 1993, p. 41)

أما الخطاب السياسي، فقد شهد هو الآخر تحولًا من المطالب الإصلاحية المحدودة التي ميزت فترة الاستعمار، إلى خطاب أكثر راديكالية، يطالب بالاستقلال التام، ويرفض أي حلول وسط مثل فكرة "الاتحاد الهولندي – الإندونيسي" التي روّجت لها القوى الاستعمارية. وقد انتشرت مصطلحات جديدة في الوعي الشعبي، مثل: "العدالة الاجتماعية"، "التحرير الاقتصادي"، و"الوحدة القومية"، مما يدل على بداية تشكل مشروع سياسي وطني شامل[1]، يتجاوز مجرد مقاومة الاستعمار إلى بناء دولة ذات مشروع مستقل (.Reid, (1974) . ساهم ذلك التحول الخطابي في توجيه ملامح الحياة الحزبية بعد الاستقلال، إذ تبنّت معظم الأحزاب الناشئة ذلك الزخم الثوري في برامجها وأطروحاتها، ساعية إلى تقديم نفسها كامتداد صوتي وميداني لطموحات الشعب في المرحلة الجديدة.

البنية السياسية والاجتماعية بعد الاستعمار

خلفت عقود الاستعمار الهولندي الطويلة بنية سياسية هشّة اعتمدت على الإقصاء والتمييز بين فئات المجتمع، وهو ما جعل إندونيسيا بعد الاستقلال تواجه تحديًا كبيرًا في تأسيس مؤسسات دولة حديثة وفعالة. فعلى المستوى السياسي، لم تكن هناك تقاليد ديمقراطية راسخة، بل تشكلت النخبة السياسية آنذاك في الغالب من زعماء المقاومة وشخصيات ثورية اكتسبت شرعيتها من النضال الوطني، وليس من خلال آليات انتخابية أو مؤسساتية مستقرة (Vickers, (2005), pp. 94-97) وقد تميزت

[1] **يُشير أندرسون إلى أن الخطاب السياسي في إندونيسيا خلال الثورة تحول من كونه نخبويًا وشبه مغلق إلى خطاب جماهيري شامل، مدعوم باستخدام اللغة الوطنية (الباهاسا) كأداة للتعبئة السياسية وصياغة الوعي القومي**
(Anderson, 1966, p. 46)

المرحلة الأولى بعد الاستقلال بظهور تيارات فكرية متعددة، شملت الاتجاه القومي العلماني، والتيار الإسلامي، وأخرى ذات نزعة اشتراكية. ورغم أن ذلك التنوع أتاح فسحة للتعددية، إلا أنه أنتج أيضًا حالة من التنافس الحاد وغياب التوافق السياسي، مما انعكس على مسار الحياة الحزبية لاحقًا (Lev, 1966, pp. 12-14). أما على المستوى الاجتماعي، فقد ورثت الدولة مجتمعًا متنوعًا عرقيًا ودينيًا ولغويًا، حيث تضم إندونيسيا جماعات كبرى مثل الجاويين، السونداتيين، الملايو، والباتاك، فضلًا عن التعدد الديني بين الإسلام، المسيحية، البوذية، والهندوسية. وقد شكل ذلك التنوع عاملًا معقدًا في إدارة الدولة الجديدة، ما دفع بعض الأحزاب إلى تبني خطابات وطنية جامعة، بينما فضّلت أخرى خطابًا محليًا يستجيب للبيئة الانتخابية في مناطق نفوذها. وعلى الصعيد الاقتصادي، كانت البنى التحتية والتنموية ما تزال ضعيفة وغير مهيكلة، ما أثر بشكل مباشر على فاعلية العمل السياسي. إذ تداخلت التحديات الاجتماعية – كالفقر، والبطالة، والنزوح – مع النقاشات الأيديولوجية، مما حمّل الأحزاب السياسية أعباءً تفوق قدراتها، ودفع بعضها إلى تقديم تنازلات شعبوية أو الدخول في تحالفات مصلحية مع قوى نافذة كالعسكر أو رجال الدين ((Vickers, (2005) (Lev, 1966)

من بين العوامل التي عمّقت هشاشة البنية السياسية في إندونيسيا بعد الاستقلال، كان غياب التعليم السياسي المنظم خلال فترات الاحتلال، إذ تعمّدت سلطات الاستعمار الحد من وصول السكان إلى فرص تعليمية حقيقية، خاصة تلك التي تُنمّي الوعي الوطني أو تتيح فهمًا لمفاهيم المشاركة في إدارة الدولة. وهكذا، ورثت الدولة الحديثة مجتمعًا ذا قاعدة تعليمية ضعيفة، يفتقر إلى الكوادر الإدارية المدربة والمفكرين السياسيين المؤهلين، وهو ما انعكس في بطء بناء المؤسسات الدستورية والتنظيمية الفعالة (Friend, 2003, pp. 45-47) من جانب آخر، ورغم الحماس الشعبي الكبير لفكرة الاستقلال، لم يكن الانتقال من "مفهوم المقاومة" إلى "مفهوم الدولة" أمرًا يسيرًا. فقد حافظ كثير من الفاعلين السياسيين والعسكريين على خطاب ثوري متشدد، يتعارض أحيانًا مع متطلبات الدولة الحديثة، مثل سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة، مما أدى إلى ارتباك في علاقة الدولة بالمجتمع، وخصوصًا في ظل تصاعد التنافس الأيديولوجي بين التيارات الإسلامية، القومية، واليسارية (Ricklefs M. C., 2012, pp. 267-270) وفي السياق نفسه، مثّل التعدد الثقافي والديني في إندونيسيا مصدرَ غنى وقلق في آنٍ واحد. فبينما سعت بعض الأحزاب إلى توظيف التنوع كأداة لتعزيز الاندماج الوطني، توجهت قوى أخرى نحو تعزيز الهويات المحلية أو الطائفية، ما أثار تخوفات من التفكك والصراعات الداخلية. برز ذلك التوتر بوضوح في المناطق ذات الغالبية غير المسلمة، التي أبدت حذرًا أو ترددًا في الانخراط في النظام السياسي المركزي

.(Bourchier, 2019, pp. 73-76)

لقد أفرز ذلك الوضع المعقّد بيئة سياسية انتقالية تتسم بالتجريب، حيث كانت النخب السياسية لا تزال تتعلم كيفية إدارة الدولة، فيما كان المواطنون يخوضون تجربتهم الأولى في عالم المشاركة الديمقراطية، بينما تُصاغ ملامح الدولة الإندونيسية في خضم فوضى اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة.

المحور الثاني: نشأة الأحزاب السياسية وتنوعها الأيديولوجي

التمهيد العام لنشأة الأحزاب السياسية بعد الاستقلال:

مع بزوغ فجر الاستقلال في 17 آب/أغسطس 1945، كانت الساحة السياسية الإندونيسية مفتوحة على احتمالات واسعة، يسودها طموح شعبي حقيقي لتأسيس نظام ديمقراطي يعكس التعدد الثقافي والفكري للمجتمع. وعلى الرغم من غياب تقاليد حزبية راسخة، إلا أن الظروف السياسية التي خلفتها الثورة، مثل غياب سلطة مركزية قوية والرغبة العامة في التنظيم الذاتي، شكلت تربة خصبة سمحت بظهور العشرات من الأحزاب السياسية خلال فترة قصيرة (Feith, 2007, pp. 45-48) وقد

تشكلت تلك الأحزاب كرد فعل مباشر على الواقع الجديد؛ فكان بعضها امتدادًا لحركات المقاومة المسلحة، بينما نشأ البعض الآخر تحت تأثيرات فكرية خارجية، أو بوصفه تعبيرًا عن مصالح اجتماعية واقتصادية محلية. وكان لافتًا أن تلك التشكيلات لم تقتصر على العاصمة جاكرتا، بل امتدت إلى مناطق متعددة مثل سومطرة، سولاويزي، وبالي، ما يعكس عمق التفاعل الشعبي مع فكرة التعدد السياسي (Friend, 2003, p. 119) وفي تلك المرحلة، لم تكن الأحزاب مجرد هياكل تنظيمية تقليدية، بل جسّدت تطلعات قطاعات واسعة من الشعب الباحث عن دور فاعل في صياغة مستقبل البلاد. وقد ساهم في تنامي ذلك المشهد السياسي إعلان الدستور المؤقت لعام 1945، الذي أقرّ حق تأسيس الأحزاب وحرية الرأي، مما منح تلك الحركات إطارًا قانونيًا للمشاركة السياسية في الحياة العامة (Feith, 2007, pp. 50-51)

الحزب الوطني الإندونيسي:(PNI)

يُعد الحزب القومي الإندونيسي (PNI) أحد أقدم وأقوى الأحزاب التي ادت دورًا محوريًا في الحياة السياسية الإندونيسية عقب الاستقلال. ورغم تأسيسه الرسمي عام 1945، تعود جذوره إلى الحركة الوطنية التي قادها أحمد سوكارنو في أواخر عشرينيات القرن العشرين، حين دعا إلى الاستقلال الكامل عن الاستعمار الهولندي، متبنّيًا فكرًا قوميًا يركّز على وحدة الأمة وتماسكها تحت راية دولة مركزية قوية (Feith, 2007, pp. 62-65) بعد الاستقلال، تصدر الحزب المشهد السياسي بفضل علاقته الوثيقة بالرئيس سوكارنو، الذي كان يُنظر إليه بوصفه رمزًا وطنيًا جامعًا. وتميّز PNI بخطاب يجمع بين القومية والشعبوية، مع تأكيده على مبدأ "الوحدة فوق الاختلافات"، ما أكسبه دعمًا شعبيًا واسعًا، خصوصًا في المناطق ذات الغالبية الجاوية (Bourchier, 2019, pp. 89-91) كما استطاع الحزب التغلغل في مؤسسات الدولة الناشئة، ولا سيما الجهاز البيروقراطي، مستفيدًا من قربه من السلطة وتوظيف الإعلام الرسمي لنشر أيديولوجيته. وعلى الرغم من خصومته الواضحة لبعض التيارات الإسلامية واليسارية، حاول الحزب في بداياته أن يُقدّم نفسه كحزب وسطي جامع، قبل أن يتحوّل لاحقًا إلى أحد أبرز الداعمين لمشروع "الديمقراطية الموجهة"[1] الذي أطلقه سوكارنو، والذي أدى إلى تعزيز سلطات الرئيس على حساب البرلمان والتمثيل الحزبي (Bourchier, 2019) (Feith, 2007) تميّز الحزب القومي الإندونيسي (PNI) بهيكل تنظيمي قوي ومنضبط، مستندًا إلى شبكة واسعة من الفروع المحلية في المدن والأقاليم، ما ساعده على الانتشار السريع في أوساط الموظفين العموميين، المعلمين، والطلاب. واستفاد الحزب بشكل كبير من علاقاته الوثيقة مع البيروقراطية الناشئة، إذ تم تعيين العديد من أعضائه في مواقع إدارية حساسة داخل مؤسسات الدولة، حتى بات يُنظر إليه في بعض الفترات كذراع غير رسمي للسلطة التنفيذية

(McIntyre, 2005, pp. 64-66)

وكان من أبرز مميزات PNI سعيه المستمر إلى تقديم نفسه كحزب جامع، يتجاوز الانقسامات الدينية والطبقية. إلا أن ذلك الطابع العلماني النسبي عرّضه لانتقادات واسعة، لا سيما من قبل الأحزاب الإسلامية، وعلى رأسها حزب "ماسومي"، التي رأت في مواقفه إبعادًا للدين عن المجال السياسي، خاصة فيما يتعلق بمسألة إدراج الشريعة ضمن المبادئ الدستورية (Ricklefs M. , 2001, pp. 276-278) كما كان للحزب دور بارز في تنظيم النقابات والروابط المهنية، وخصوصًا في مجالات التعليم والنقل، من خلال ذراعه النقابي المعروف باسم **ساريكات بوروه ناشيونال** (Sarikat Buruh

[1] **الديمقراطية الموجهة: مفهوم سياسي أعلنه سوكارنو عام 1957، يقوم على استبدال الديمقراطية البرلمانية بسلطة رئاسية مركزية، مستندًا إلى "الحكمة الجماعية" بدلًا من التعددية الحزبية، وذلك بحجة أن الديمقراطية الغربية لا تلائم التقاليد الإندونيسية. مثّل ذلك التحول لحظة حاسمة في تقليص نفوذ الأحزاب، وزيادة هيمنة الدولة. (Lev, 1966)**

[1] – Nasionalالنقابة العمالية الوطنية(، وهو ما منحه أدوات ضغط اجتماعية كبيرة، وساعده في تعزيز وجوده داخل القطاعات الشعبية (Shiraishi, 1990, pp. 102-105) ورغم قوته المؤسسية، لم يخلُ الحزب من التوترات والصراعات الداخلية، لا سيما مع تصاعد النزعة "السوكارنية" في أوساطه القيادية، حيث بدأت شرائح واسعة تنظر إليه كأداة لتنفيذ رؤى الزعيم سوكارنو، لا كمنصة حزبية مستقلة. كما وُجّهت إليه اتهامات بالفساد واستغلال النفوذ الإداري، خاصة خلال السنوات التي سبقت تبني نظام "الديمقراطية الموجهة"، الأمر الذي أظهر محدودية النموذج الحزبي في بيئة انتقالية معقدة مثل إندونيسيا (McIntyre, 2005, pp. 71-72)

النشأة والخطاب القوميPNI

تعود جذور الحزب القومي الإندونيسي (PNI) إلى الحركات التحررية في عشرينيات القرن العشرين، ولا سيما جهود أحمد سوكارنو الذي أسس النسخة الأولى من الحزب عام 1927، قبل أن تُحل لاحقًا بضغط من السلطات الاستعمارية الهولندية. ومع بزوغ الاستقلال عام 1945، أُعيد تأسيس الحزب رسميًا ليصبح في غضون فترة قصيرة أحد أبرز الكيانات السياسية في البلاد، بفضل قاعدته الجماهيرية الواسعة، وخطابه القومي الجامع، والعلاقة العضوية بينه وبين شخصية سوكارنو الذي غدا رمزًا وطنيًا جامعًا تبنّى الحزب رؤية مفادها أن الوحدة القومية تشكّل الأساس الوحيد لاستقرار الدولة، وكان يعتبر التعدد الديني والعرقي عناصر قابلة للاندماج ضمن مشروع وطني أشمل. وقد لقي ذلك الخطاب صدى واسعًا، لا سيما بين الجاويين، والمثقفين، والموظفين العموميين، الذين وجدوا في الحزب تعبيرًا عن الهوية الإندونيسية الجديدة وسندًا لمشروع الدولة المركزية الحديثة.

. (Feith, 2007, pp. 59-61)

الهيكل التنظيمي والانتشار المجتمعيPNI

اعتمد الحزب القومي الإندونيسي (PNI) على هيكل تنظيمي هرمي دقيق، يبدأ من الفروع القاعدية في القرى والمناطق الحضرية، وصولًا إلى مكاتبه المركزية في العاصمة جاكرتا. وقد مثّلت الاجتماعات الدورية، البرامج التثقيفية، والنشرات الحزبية أدوات تعبئة فعالة لبناء قاعدة شعبية واسعة. ذلك التنظيم المتماسك مكّنه من بسط نفوذه على قطاعات كبيرة داخل أجهزة الدولة، لا سيما في وزارات التعليم والشؤون الداخلية، مستفيدًا من اندماجه المبكر في البيروقراطية الوطنية، كما شجّع الحزب على إنشاء منظمات مهنية تابعة له، خاصة في أوساط العمال والمعلمين، مما أتاح له تطوير ذراع نقابي مؤثر. وقد ساهمت تلك الشبكات في تعزيز مكانة PNI ليس فقط كقوة سياسية، بل كفاعل اجتماعي متغلغل في حياة المواطن اليومية، وقادر على حشد التأييد الشعبي من خلال العمل النقابي والتنظيمي المباشر. (McIntyre, 2005, pp. 64-66)

العلاقة مع سوكارنو والمنافسين السياسيينPNI

حوّلت العلاقة بين الحزب القومي الإندونيسي (PNI) والرئيس أحمد سوكارنو من مجرد تحالف سياسي إلى ارتباط عضوي عميق، خصوصًا مع دخول البلاد مرحلة "الديمقراطية الموجهة". ففي تلك المرحلة، لعب الحزب دورًا واضحًا في دعم سلطة الرئيس على حساب سلطات البرلمان، متبنّيًا

[1]ساريكات بوروه: تُعد "ساريكات بوروه "Nasional واحدة من أبرز النقابات العمالية التي نشأت بعد الاستقلال، وكانت مرتبطة تنظيميًا بالحزب القومي الإندونيسي .(PNI) شكّلت تلك النقابة أداة فعالة لتجنيد العمال والمستخدمين ضمن إطار حزبي، وساهمت في دعم سياسات الحزب الاجتماعية، خصوصًا في قضايا الأجور، وظروف العمل، ودعم البيروقراطية القومية. استخدم الحزب تلك النقابة كوسيلة لبسط نفوذه في المصانع، والموانئ، ومؤسسات الدولة، مما جعله يمتلك قوة ضغط نقابية قادرة على التأثير في السياسات الحكومية، لا سيما خلال مرحلة "الديمقراطية الموجهة". وعلى الرغم من ذلك، وُجهت لها انتقادات بأنها كانت تعمل كواجهة حزبية أكثر من كونها مدافعًا نقابيًا مستقلًا عن مصالح العمال. (Ford, 2009)

خطابًا ينسجم إلى حد كبير مع رؤية سوكارنو للدولة، القائمة على الوحدة فوق التعددية، والقيادة الشخصية فوق التمثيل الحزبي، ورغم أن الحزب حافظ رسميًا على خطاب يؤكد استقلاليته، إلا أن العديد من قراراته الكبرى كانت تتماهى بشكل شبه تلقائي مع توجهات الرئيس، مما جعله يبدو في نظر خصومه كأداة تنفيذية لا ككيان سياسي مستقل. وقد أثار ذلك التماهي انتقادات من قِبل الأحزاب المنافسة، خاصة حزب ماسومي الإسلامي والحزب الشيوعي الإندونيسي(PKI) ، اللذين اتهماه بإضعاف التعددية والانحياز لسلطة الفرد. كما رأى بعض المعارضين أن PNI كان أكثر انشغالًا بتعزيز رمزية الدولة والوطن، على حساب الخوض في تفاصيل القضايا الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تهم المواطن العادي. (Lev, 1966, pp. 42-45)

الانتقادات والانحدار لاحقًاPNI

رغم ما تمتع به الحزب القومي الإندونيسي (PNI) من قوة سياسية ونفوذ إداري واسع، إلا أنه واجه منذ أواخر الخمسينيات سلسلة من التحديات المتصاعدة، كان أبرزها اتهامات الفساد الإداري، وتزايد الشعور بانفصاله عن هموم الجماهير، إضافة إلى التآكل الداخلي بسبب الخلافات المتكررة بين أجنحته الفكرية والتنظيمية. وقد ساهم تحالفه الضمني مع النظام الرئاسي في تقويض صورته كحزب جماهيري حرّ، خاصة بعد أن بدأ الرئيس سوكارنو في إقصاء خصومه السياسيين تحت شعار "الوحدة الوطنية"، وهو ما أثار تساؤلات حول استقلالية الحزب وفاعليته التمثيلية، في أعقاب الانقلاب الذي قاده سوهارتو عام 1965 وسقوط نظام سوكارنو، دخل الحزب في مرحلة تراجع حاد. فقد تم تقليص نفوذه بشكل كبير، ولم يعد يشكّل تلك القوة القومية التي كانت ذات يوم حاملة لمشروع "إندونيسيا الكبرى". ورغم محاولات الإحياء لاحقًا، إلا أن PNI فشل في استعادة موقعه التاريخي، ليغدو مثالًا على أزمة الأحزاب الكبرى في السياقات الانتقالية. (Bourchier, 2019, pp. 117-120).

حزب ماسومي(Masyumi)

تأسس حزب ماسومي (Masyumi) رسميًا في تشرين الثاني/نوفمبر 1945، ليكون الممثل السياسي الأبرز للتيارات الإسلامية في إندونيسيا خلال مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد جاء تأسيسه استجابةً لحاجة ملحة لدى الجماعات الإسلامية لتشكيل كيان سياسي موحد، خصوصًا في ظل التعدد الديني والفكري الواسع في البلاد. ولذلك، ضم الحزب منذ بداياته طيفًا واسعًا من المنظمات الإسلامية الكبرى، من أبرزها "الجمعية المحمدية" و"نهضة العلماء[1]"، تبنّى ماسومي مرجعية إسلامية معتدلة، إذ دعا إلى إقامة نظام سياسي يستند إلى مبادئ الشورى والعدالة، مع الالتزام بالتعددية الدينية والحفاظ على الهوية الوطنية الجامعة. ولم يكن الحزب متطرفًا في طروحاته، بل سعى إلى إيجاد صيغة متوازنة بين الدين والدولة، وهو ما ساهم في حصوله على قبول نسبي حتى من قبل بعض غير المسلمين، خاصة في المناطق التي كان فيها الإسلام أقلية، كجزيرة بالي وبعض مناطق سولاويزي (Boland, 1982, pp. 52-54).

الهيكل التنظيمي والدعم الشعبي

[1] **الجمعية المحمدية: تُعد "المحمدية" واحدة من أقدم وأكبر الحركات الإسلامية الإصلاحية في إندونيسيا، أُسست في مدينة يوغياكارتا عام 1912 على يد أحمد دحلان. تهدف الجمعية إلى تجديد الفكر الإسلامي من خلال التعليم والخدمات الاجتماعية، ورفضت في بدايتها التقاليد الدينية الشعبية التي اعتبرتها بدعًا، مع التركيز على العودة إلى المصادر الأصلية للإسلام (القرآن والسنة) بروح عقلانية.**
ساهمت "المحمدية" في إنشاء آلاف المدارس، المستشفيات، والجمعيات الخيرية، وأصبحت لاعبًا مهمًا في تشكيل الوعي الإسلامي الحديث في إندونيسيا. وقد كانت من الداعمين الرئيسيين لحزب ماسومي، لكنها انسحبت منه لاحقًا بسبب التوترات السياسية، مع المحافظة على استقلالها التنظيمي والدعوي (ايوب، 2022، الصفحات 74-75)

تميّز حزب ماسومي (Masyumi) بهيكله التنظيمي المرن، الذي اعتمد على التنسيق الوثيق مع المنظمات الإسلامية الكبرى، وعلى رأسها "الجمعية المحمدية"، ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة في مناطق جاوة وسومطرة. ولم يكن الحزب مجرّد مؤسسة سياسية تقليدية، بل شكّل امتدادًا لحركة اجتماعية وثقافية دعوية، ما منحه شرعية مزدوجة: دينية مستمدة من مرجعياته، وشعبية قائمة على حضوره في المجتمع المدني، وقد انتشر الحزب بسرعة في الأوساط الريفية، وبين أبناء الطبقة المتوسطة المتدينة، كما استطاع استقطاب عدد كبير من المتعلمين والمثقفين ذوي التوجهات الإسلامية المعتدلة. وكان الماسومي جهاز إعلامي نشط، أصدر العديد من الصحف والمجلات التي روّجت لفكرة إقامة دولة قائمة على الأخلاق الإسلامية والعدالة الاجتماعية، دون المساس بمفهوم الوحدة الوطنية أو الإقصاء الطائفي .(Noer, 1973, pp. 88-91)

المواقف السياسية والتحالفات

كان حزب ماسومي (Masyumi) من أوائل الأحزاب التي شاركت في الحكومات الانتقالية بعد الاستقلال، كما ساهم في مناقشات إعداد الدستور المؤقت لعام 1945. وقد دعا الحزب في تلك المرحلة إلى تضمين الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع، غير أن تلك الدعوة واجهت معارضة من القوى القومية والعلمانية، ما أدى إلى تراجعه عنها لاحقًا فيما عُرف لاحقًا بـ "جدل جاكرتا"[1]، وهو الصراع الذي برز حول صياغة الأسس الأيديولوجية للدولة الجديدة، ورغم ذلك التنازل المبدئي، حافظ ماسومي على قاعدة جماهيرية واسعة، وشارك بفعالية في البرلمان، حيث مثّل قوة توازن بين التيارات اليسارية ممثلة بالحزب الشيوعي الإندونيسي(PKI) ، والتيار القومي الذي يقوده حزب .PNI إلا أن ذلك الموقع الوسيط لم يكن مستقرًا، إذ تزايدت حدة التوتر بين ماسومي والرئيس سوكارنو خلال خمسينيات القرن العشرين، خاصة مع تصاعد النزعة الفردية في الحكم، وتزايد الهوّة بين المشروع الإسلامي والتوجهات القومية الاشتراكية لسوكارنو (Ricklefs M. , 2001, pp. 247-249) .

التحديات والانحدار السياسي

بدأ نفوذ حزب ماسومي (Masyumi) يتراجع تدريجيًا مع تبنّي نظام "الديمقراطية الموجهة" في أواخر الخمسينات، حيث رفض الحزب الانخراط في النظام الرئاسي الجديد الذي قيّد صلاحيات البرلمان وحدّ من دور الأحزاب السياسية. وازداد التوتر مع النظام حين وُجهت اتهامات إلى بعض قادة ماسومي بدعم حركات التمرد الإقليمية، مثل تمرد "بيرمستا" في سومطرة، وهو ما وفّر الذريعة السياسية للرئيس سوكارنو لحظر الحزب رسميًا في عام 1960، في خطوة مثّلت أحد أبرز مشاهد الانغلاق السياسي في تاريخ إندونيسيا الحديث، ورغم الحظر، لم يختفِ تأثير ماسومي بالكامل، بل ظل حضوره الفكري والثقافي مؤثرًا في المشهد الإسلامي الإندونيسي. فقد ألهمت أطروحاته حول العدالة والشورى والهوية الإسلامية تيارات إسلامية معتدلة، ظهرت مجددًا إلى الساحة بعد سقوط نظام سوهارتو في أواخر التسعينات. ومن أبرز تلك التيارات "حزب العدالة والرفاه(PKS) "، الذي يُنظر إليه بوصفه امتدادًا روحيًا وتاريخيًا لفكر ماسومي، رغم اختلاف السياق السياسي والاجتماعي. (van Bruinessen, 1996, pp. 6-8)

[1] **جدل جاكرتا: هو نص مقترح أُدرج في مسودة دستور 1945، نصّ على إلزام المسلمين بتطبيق الشريعة الإسلامية، لكن تم حذفه لاحقًا بعد مفاوضات سياسية بين التيارات القومية والإسلامية، حفاظًا على وحدة الأمة. يعتبر الجدل حول ذلك النص لحظة فارقة في تاريخ العلاقة بين الدين والدولة في إندونيسيا. (Anshari, 1979).**

من أبرز سمات حزب ماسومي (Masyumi) كانت قيادته الفكرية المعتدلة، التي تمثّلت في شخصيات بارزة مثل **محمد ناصر**، الذي تولى منصب رئيس الوزراء في إحدى الحكومات الانتقالية، و**نور الدين ناتاكس**، أحد أبرز المنظّرين لفكرة دمج الإسلام السياسي بالمنطق الدستوري. وقد حرصت تلك القيادات على أن يبقى الحزب ضمن إطار قانوني ديمقراطي، رافضة الانزلاق نحو العنف أو الخطابات المتطرفة، وهو ما أكسب الحزب مصداقية واسعة في الأوساط المحلية والدولية ومع ذلك، لم تكن تلك المصداقية كافية لتجنّب الانقسامات الداخلية. ففي عام 1952، أعلنت "الجمعية المحمدية" انسحابها من الحزب، بعد شعورها بأن ماسومي بدأ يتحول إلى حزب سياسي تقليدي بعيد عن المشروع الدعوي الإصلاحي الذي كانت تتبناه. وقد أثّر ذلك الانسحاب على قاعدة الحزب الشعبية، خصوصًا في المناطق الوسطى من جزيرة جاوة. (Alfian., 1989)

في المقابل، كانت علاقة ماسومي بالحزب الشيوعي الإندونيسي (PKI) تتسم بالتوتر الشديد، إذ رفض الحزب بشدة تحالفات سوكارنو مع الشيوعيين، معتبرًا أن ذلك التوجه يُهدد الهوية الدينية للدولة. وقد برزت تلك الخلافات بشكل علني في جلسات البرلمان، والأنشطة الجماهيرية، ووسائل الإعلام التابعة لكل طرف. ومع اندلاع حركات التمرد في بعض الأقاليم في أواخر الخمسينات، وُجّهت اتهامات غير مثبتة قانونيًا لبعض قادة ماسومي بدعم تلك الحركات، وهو ما مهّد الطريق أمام قرار سوكارنو بحظر الحزب في عام 1960. وبعد الحظر، تعرّضت قيادات الحزب إلى مضايقات وإقصاء سياسي، دون أن تصل الإجراءات إلى درجة السجن الجماعي كما حدث مع قيادات الحزب الشيوعي لاحقًا.ورغم غياب ماسومي عن المشهد السياسي الرسمي، ظلّت "روحه الفكرية" حاضرة في الوعي السياسي الإسلامي، من خلال رموزه ومريديه، الذين عاد بعضهم لاحقًا في مرحلة "الإصلاح (Reformasi) "بعد عام 1998، من خلال أحزاب إسلامية معتدلة مثل **حزب العدالة والرفاه(PKS)** ، الذي يُنظر إليه بوصفه امتدادًا فكريًا غير مباشر لما كان ماسومي يمثله في منتصف القرن العشرين. (Barton, 2002, pp. 112-115)

الحزب الشيوعي الإندونيسي(PKI)

يُعد الحزب الشيوعي الإندونيسي (PKI) من أقدم الحركات الشيوعية في آسيا، إذ تأسس لأول مرة عام 1920، مستلهمًا في بداياته المبادئ العامة للحركة الشيوعية الدولية. إلا أن الحزب واجه قمعًا شديدًا من السلطات الاستعمارية الهولندية، خاصة بعد فشل انتفاضة مسلّحة نظمها في عام 1926، ما أدى إلى حظره رسميًا وتفكيك هياكله التنظيمية، بعد الاستقلال، أعيد إحياء الحزب في صيغة أكثر انضباطًا وأيديولوجية، إذ تبنّى الفكر الماركسي اللينيني كمرجعية مركزية، مع تركيز خاص على تمثيل الفلاحين والفقراء. وفي الخمسينيات، شهد PKI نموًا ملحوظًا في شعبيته، بفضل خطابه الداعي إلى إصلاح الأراضي، وتمكين الطبقات العاملة، فضلًا عن معارضته الصريحة للإمبريالية ورفضه لأي تحالفات مع القوى الغربية. وقد قدّم الحزب نفسه كقوة وطنية بديلة، تمثّل "الناس العاديين" وتناهض ما اعتبره تحالفًا بين النخب البيروقراطية والرأسمالية المحلية.

(McVey, 1971, pp. 11-14)

البنية التنظيمية والانتشار الجماهيري

تمتّع الحزب الشيوعي الإندونيسي (PKI) بهيكل تنظيمي صارم ومنضبط، مستوحى من النموذج السوفيتي، حيث امتدت خلاياه القاعدية لتشمل فئات متعددة من العمال، الفلاحين، والطلاب. وقد اعتمد الحزب على النقابات والاتحادات المهنية كأذرع شعبية لتوسيع نفوذه، خصوصًا في المناطق الزراعية، حيث طرح نفسه كصوت للفلاحين في مواجهة الاستغلال الإقطاعي، وبحلول منتصف الخمسينيات، أصبح PKI أحد أكبر الأحزاب الشيوعية في العالم خارج الكتلة الشرقية، إذ بلغ عدد أعضائه نحو مليوني عضو، مع قاعدة جماهيرية أوسع بكثير من المؤيدين والمتعاطفين. ونجح الحزب

في تحقيق اختراق سياسي مهم عبر دخوله البرلمان، ومشاركته في حكومات ائتلافية خلال بعض الفترات، ما منحه شرعية سياسية غير مسبوقة في التجربة الشيوعية في العالم الإسلامي. (Mortimer, 1974, pp. 43-45)

العلاقة مع سوكارنو والأحزاب الأخرى

حافظ الحزب الشيوعي الإندونيسي (PKI) على علاقة معقّدة ومتذبذبة مع الرئيس أحمد سوكارنو. فعلى الرغم من دعمه له باعتباره زعيمًا وطنيًا معاديًا للاستعمار والإمبريالية، إلا أن الحزب اختلف معه في بعض السياسات الاقتصادية ومواقفه الدينية. وقد سعى PKI إلى تقديم نفسه كأحد الداعمين الرئيسيين لمشروع "الديمقراطية الموجهة"، ما جعله يبدو في نظر الكثيرين كحليف ضمني للرئاسة، وهو ما أثار قلق التيارات الإسلامية والقومية على حد سواء، وعلى الصعيد السياسي، شهدت العلاقة بين PKI وحزب ماسومي الإسلامي صدامات مستمرة، خاصة في المناطق الريفية، حيث احتدمت الخلافات بين الطرفين حول قضايا مثل إصلاح الأراضي والتعليم الديني. كما دخل الحزب في مواجهات مفتوحة مع "نهضة العلماء"، التي رأت في الشيوعية تهديدًا صريحًا للعقيدة الإسلامية والنظام الاجتماعي التقليدي. ومع تصاعد نفوذ الحزب، بدأ خصومه، لا سيما داخل التيارات الإسلامية والبيروقراطية العسكرية، في الترويج لفكرة "الخطر الأحمر"، مطالبين بكبح تمدده المتسارع داخل مؤسسات الدولة والمجتمع. (Cribb R. E., 1990, pp. 22-25)

صراع الحزب الشيوعي الإندونيسي مع القوى السياسية والدينية(1948–1950)

من أبرز لحظات التوتر التي شهدتها الساحة السياسية الإندونيسية في أعقاب الاستقلال كانت المواجهة المباشرة بين الحزب الشيوعي الإندونيسي (PKI) والقوى الإسلامية المحافظة، والتي بلغت ذروتها في أحداث تمرد ماديون[1] (Madiun Rebellion) عام 1948. ففي تلك الحادثة، اتُهم الحزب بقيادة محاولة انقلاب مسلح في مدينة ماديون شرق جاوة، في توقيت بالغ الحساسية كانت فيه الحكومة المركزية تحاول ترسيخ سلطتها بعد سنوات من الاحتلال والمقاومة، وقد جاء ذلك التمرد بعد سلسلة من الصدامات الميدانية بين أنصار الحزب الشيوعي ومليشيات إسلامية، أبرزها "هيسبولا" التابعة لنهضة العلماء، التي رأت في PKI تهديدًا لوحدة الأمة وهويتها الدينية بفكره الثوري وميله إلى الإلحاد. ومع تصاعد التوتر، تدخل الجيش الإندونيسي بقوة لقمع التمرد، ما أدى إلى مقتل المئات واعتقال الآلاف من أعضاء الحزب، بينهم القيادي الشيوعي البارز **موسو (Musso)** الذي قُتل خلال الاشتباكات المسلحة.شكّل تمرد ماديون نقطة فاصلة في علاقة PKI بالدولة، حيث بدأ الحزب يُصوّر بشكل متزايد في الخطاب الرسمي والشعبي بوصفه "خطرًا على الأمن القومي"، بدلًا من كونه مجرد حزب جماهيري. كما استُخدمت تلك الحادثة لاحقًا من قبل خصوم الحزب، وعلى رأسهم حزبا ماسومي وPNI، لتبرير تهميشه وتشويهه في الخطاب الإعلامي والسياسي لعقود لاحقة. (Reid, (1974)., pp. 273-240)، في أواخر الأربعينيات، لم يكن الحزب الشيوعي مجرد كيان سياسي ينافس في البرلمان أو يتظاهر في الشارع، بل كان مشروعًا اجتماعيًا شاملًا يحاول إعادة تعريف معنى "العدالة" في المجتمع الإندونيسي. لم يعتمد الحزب فقط على الشعارات الأيديولوجية، بل كان يُتقن مخاطبة الغضب الشعبي، تحديدًا لدى الفلاحين المعدمين الذين شعروا أن الاستقلال لم يغير كثيرًا في حياتهم اليومية. وقد انتشر PKI بقوة في الريف، حيث نظّم الفلاحين ضد أصحاب الأراضي،

[1] **تمرد ماديون" 1948: (Madiun Rebellion) : هو تمرد مسلح قاده عناصر من الحزب الشيوعي الإندونيسي في مدينة ماديون، في أيلول/سبتمبر 1948، ضد الحكومة المركزية بقيادة محمد حتا. حاول الشيوعيون السيطرة على المدينة وإعلان "جمهورية سوفيتية"، لكن الجيش قمع التمرد بسرعة. يُعد ذلك الحدث أول اختبار فعلي لعلاقة الدولة مع القوى اليسارية، وأسس لاحقًا لنمط التعامل القاسي مع أي تحرك شيوعي. (Poeze, 1982)**

وشجّعهم على رفض الضرائب والديون، بل وحتى الاستيلاء على بعض الأراضي المهجورة. كما أنشأ المدارس الشعبية لتعليم العمال والنساء والأطفال، وأصدر مجلات ومسرحيات توعوية، استخدم فيها رموزًا دينية ووطنية بشكل ذكي، لخلق نوع من "الشعور بالرسالة الجماعية" لدى الجماهير. لكن ذلك الزخم الشعبي لم يكن خاليًا من التوجس.

فالنخبة الإدارية والدينية – خصوصًا في المناطق ذات التقاليد الدينية المحافظة – بدأت ترى في الحزب تهديدًا لقيم المجتمع. وكانت الخطب الحزبية تتضمن في أحيان كثيرة نبرة تحريضية ضد "الرأسماليين"، و"الإقطاعيين"، وحتى رجال الدين، مما زاد من عزلة الحزب تدريجيًا، وبدأت صورته تتحول من "منقذ الفقراء" إلى "أداة فوضى." ذلك التناقض بين خطاب عدالة اجتماعية جذّاب، وسلوك ميداني أثار القلق، هو ما جعل الحزب الشيوعي الإندونيسي (PKI) يمشي دائمًا على حبل رفيع بين القبول الشعبي والخوف النخبوي. ففي الوقت الذي كان يحصد فيه أصواتًا انتخابية بالملايين، وتُبنى له قواعد جماهيرية قوية في الريف والعمالة، كانت النخبة السياسية – بمختلف أطيافها – تنظر إليه بعين الريبة، وتخطط لعزله، أو على الأقل الحد من تمدده داخل مؤسسات الدولة والمجتمع (Cribb R. , (2000), pp. 18-21) .

المحور الثالث: أهمية الأحزاب السياسية في بناء الدولة(1945–1950)

مع إعلان الاستقلال في عام 1945، لم تكن التحديات التي واجهت الدولة الإندونيسية الوليدة مقتصرة على استعادة السيادة من الهولنديين، بل كانت أشد تعقيدًا على المستوى الداخلي. فقد وجدت النخب السياسية نفسها أمام مهمة جسيمة: بناء دولة جديدة من الصفر، في ظل تنوع مذهبي وعرقي واسع، وغياب تجربة مؤسسية راسخة يمكن الاستناد إليها، وفي ذلك السياق، برزت الأحزاب السياسية كأدوات مركزية لإدارة ذلك التنوع الاجتماعي والثقافي، ولم تكن مجرد كيانات انتخابية، بل حركات تحمل مشاريع أيديولوجية وفكرية، تسعى كل واحدة منها إلى المساهمة في صياغة ملامح الدولة الحديثة. وقد أسهمت تلك الأحزاب في وضع السياسات العامة، وإعادة توزيع مراكز القوة، وبناء تصورات مختلفة للهوية الوطنية، ما جعلها فاعلًا تاريخيًا لا يمكن فصله عن سيرورة بناء الدولة.

وفيما سعت بعض الأحزاب إلى التوفيق بين الدين والدولة، عملت أخرى على ترسيخ الطابع القومي أو الاشتراكي للنظام، ما أدى إلى بروز حالة من التعدد السياسي. ورغم أن ذلك التعدد أفضى لاحقًا إلى صدامات أيديولوجية حادة، إلا أنه كان جزءًا حيويًا من تجربة سياسية ناشئة، تشكّلت في بيئة ما بعد استعمارية، حيث كان يُعاد اكتشاف مفهوم الدولة من جديد.

(Ricklefs M. C., 2012, pp. 248-250).

لقد وفّرت الأحزاب السياسية في إندونيسيا منصات مركزية للتعبير والتفاوض السياسي، وساهمت في خلق نوع من التوازن النسبي في الحياة السياسية، لا سيما في ظل غياب مؤسسات مدنية قوية قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية بفعالية. وبذلك، ادت تلك الأحزاب دورًا يتجاوز إطار الانتخابات والمقاعد البرلمانية، إذ غدت – في كثير من الحالات – بمثابة "بديل مؤقت" عن الدولة نفسها، تتولى تنظيم المواطنين، وتثقيفهم، وتشكيل وعيهم الوطني في ظل فراغ مؤسسي شبه كامل، غير أن ذلك الدور لم يكن ميسرًا؛ فقد اصطدمت تلك الأحزاب بواقع داخلي بالغ التعقيد، من أبرز ملامحه: ضعف البنية الإدارية، انتشار الأمية، الحضور الطاغي للخطاب الديني، والتباين الإقليمي الكبير من حيث الثقافة واللغة والانتماء الاجتماعي. كما أن بعض الأحزاب، في سعيها للهيمنة، لم تتردد في الدخول في صراعات عنيفة مع خصومها، ما أدى إلى اندلاع حالات من العنف والتمزق الاجتماعي، في تناقض صارخ مع فكرة الوحدة الوطنية التي كانت تُرفع شعارًا عامًا في تلك المرحلة.

(Feith, 2007, pp. 83-85)

دور الحزب القومي الإندونيسي (PNI) في تأسيس الدولة(1945–1950)

كان الحزب القومي الإندونيسي (PNI) أحد أبرز الفاعلين السياسيين في مرحلة ما بعد إعلان الاستقلال، ليس فقط بسبب قاعدته الجماهيرية الواسعة، بل لأنه جسّد رؤية الرئيس أحمد سوكارنو في بناء دولة مركزية قوية تستند إلى هوية وطنية جامعة تتجاوز الانتماءات العرقية والدينية، منذ الأيام الأولى للاستقلال، تصدّر قادة الحزب المشهد السياسي، وكان لهم دور محوري في تشكيل الحكومة المؤقتة، واختيار الشخصيات التي تولّت مفاصل الدولة الجديدة، خصوصًا في وزارات مثل الداخلية، التعليم، والإعلام. كما لعب الحزب دورًا فعالًا في صياغة الدستور المؤقت لعام 1945، حيث دافع بقوة عن نموذج الدولة الموحدة، ورفض الطروحات الفيدرالية أو تلك التي دعت لتقاسم السلطة على أسس دينية أو عرقية.وفي ذلك الإطار، أصرّ PNI على أن تُبنى الهوية الوطنية والمواطنة على قاعدة جامعة لا تُخضع الانتماء الوطني لأي هوية فرعية. وقد عُدّ ذلك التوجّه أقرب إلى نموذج الدولة الحديثة ذات الطابع العلماني، رغم التزام الحزب بمرجعية "بانتشاسيلا" 1التي صاغها سوكارنو كإطار جامع لتنوع إندونيسيا الثقافي والديني.لم يقتصر دور الحزب على التنظير السياسي؛ بل مارس نفوذًا فعليًا من خلال تعيين أعضائه في المناصب الإدارية الحساسة، واستخدام جهاز الدولة لترسيخ حضوره في الحياة العامة، لا سيما في المناطق الحضرية. وكان لـ PNI أيضًا دور محوري في دعم مشروع إنشاء "الجيش الوطني" كمؤسسة موحدة، بديلة عن الميليشيات الفصائلية، وهو ما ساعد في تعزيز الهيكل المؤسسي للدولة وترسيخ سلطة مركزية قوية.ورغم الانتقادات التي وُجهت للحزب لاحقًا بشأن سعيه لاحتكار القرار السياسي، إلا أن مساهمته في التأسيس الإداري والدستوري لإندونيسيا الحديثة تظل جزءًا أساسيًا من سردية ما بعد الاستقلال، حيث نظر إليه كثيرون باعتباره رمزًا للانتقال من زمن الثورة إلى زمن الدولة. (Feith, 2007, pp. 58-61)

أحد أبرز الملفات التي أثارت الجدل في بدايات تأسيس الدولة الإندونيسية الحديثة كان ملف علاقة الدين بالدولة، وهو الملف الذي تباينت بشأنه مواقف القوى السياسية. وقد اتخذ الحزب القومي الإندونيسي (PNI) موقفًا واضحًا لصالح نموذج "الدولة المدنية التي تحترم الدين دون أن تتأسس عليه"، رافضًا أي صيغة تجعل الشريعة الإسلامية مصدرًا رسميًا للتشريع، على الرغم من الأغلبية المسلمة في البلاد، ذلك الموقف أدى إلى صدام مبكر بين PNI والتيارات الإسلامية، وعلى رأسها حزب ماسومي و"نهضة العلماء"، لكنه في المقابل حظي بدعم شريحة واسعة من المثقفين، والأقليات الدينية، والطبقة المتوسطة في المدن الكبرى، التي رأت في ذلك الطرح ضمانة لتعددية الدولة وتماسكها. وقد دعم ذلك التوجه تبنّي مفهوم "بانتشاسيلا" الذي صاغه سوكارنو كمرجعية فكرية للدولة الجديدة، وهو مفهوم يتضمن مبادئ التعدد والتسامح والعدالة الاجتماعية، ويُعد صيغة توافقية جامعة لمكونات المجتمع الإندونيسي المتنوعة.

---

[1] **بانتشاسيلا" (Pancasila): هو الاسم الذي أُطلق على المبادئ الخمسة التي اقترحها الرئيس سوكارنو كأساس فلسفي وفكري للدولة الإندونيسية الحديثة. وقد جاءت تلك المبادئ لتكون بديلاً توافقيًا عن النزاعات الدينية والقومية، بهدف خلق وحدة وطنية بين مختلف الطوائف والأعراق والديانات في البلاد.**

تم الإعلان عنها لأول مرة في خطاب سوكارنو بتاريخ 1 يونيو 1945، وجاءت كما يلي:

1. **الإيمان بالله الواحد**
2. **الإنسانية العادلة والمتحضّرة**
3. **وحدة إندونيسيا**
4. **الديمقراطية القائمة على التوافق والتشاور**
5. **العدالة الاجتماعية لكل شعب إندونيسيا**

اعتمدت الدولة تلك المبادئ كأساس للدستور المؤقت عام 1945، وظلت حتى اليوم العمود الفقري للهوية السياسية والدستورية الإندونيسية، رغم التحديات التي واجهتها في التطبيق العملي. (Yamin, 1959)

ورغم الجدل الكبير الذي دار حول حذف "السبع كلمات" من نص ميثاق جاكرتا1 – والتي كانت تشير إلى إلزام المسلمين بتطبيق الشريعة – فإن PNI دافع عن قرار الحذف باعتباره خطوة وطنية ضرورية لتفادي الانقسام، ولترسيخ مبدأ المواطنة الشاملة على حساب الهويات الدينية الضيقة. (Bourchier, 2019, pp. 42-46)

PNIوالإعلام: الصوت الموجّه لتشكيل الوعي الوطني

لم يقتصر نشاط الحزب القومي الإندونيسي (PNI) على المجال السياسي والتنظيمي، بل أولى الإعلام والتواصل الجماهيري أهمية استراتيجية منذ الأيام الأولى بعد الاستقلال. فقد أدرك قادة الحزب، وعلى رأسهم سوكارنو، أن المعركة من أجل بناء الدولة لا تُخاض فقط في ميادين السياسة والمؤسسات، بل تُكسب أيضًا من خلال التأثير في وعي الجماهير وتشكيل رؤيتهم لمفهوم الأمة والدولة الحديثة، وفي ذلك السياق، أنشأ الحزب صحفًا ونشرات دورية باللغتين الإندونيسية والجاوية، احتوت على مقالات سياسية وتثقيفية تبسط مفاهيم مثل "بانتشاسيلا"، وتروّج لفكرة الدولة الموحدة العادلة. وكانت تلك المواد تُوزّع في المدارس، والدوائر الحكومية، وحتى في بعض منابر المساجد، رغم التوترات القائمة بين الحزب وبعض التيارات الإسلامية. كما نظم الحزب خطبًا جماهيرية في الساحات العامة، بقيادة سوكارنو الذي امتاز بخطاب كاريزمي جمع بين الحماسة الوطنية واللغة الشعبية المؤثرة، ما ساهم في تكريس صورة PNI كـ "منقذ وطني" في الوعي العام، خاصة بين فئات الشباب والطبقة الوسطى في المدن الكبرى. واستثمر الحزب أيضًا في المجال الثقافي والفني، إذ وظّف مجموعة من المثقفين والفنانين في حملاته الدعائية، مستخدمًا المسرح الشعبي، الأناشيد الوطنية، والرسوم التوضيحية لصياغة سردية قومية موحَّدة. وقد ساهم ذلك الدور الإعلامي والثقافي في تحويل الحزب من مجرد فاعل سياسي إلى "صوت يومي" في حياة الناس، يعكس رؤيته للدولة الحديثة، ويُعيد تشكيل الثقافة الوطنية في سياق ما بعد الاستعمار. (Adam A. , 1995, pp. 66-69)

حزب ماسومي: صوت الإسلام السياسي المعتدل في بناء الدولة

تأسس حزب ماسومي في تشرين الثاني/نوفمبر 1945، ليكون الواجهة السياسية الجامعة للجماعات الإسلامية، وفي مقدمتها "المحمدية" و"نهضة العلماء" قبل انسحابهما لاحقًا. جاء تأسيسه بهدف تمثيل الصوت الإسلامي في بناء الدولة، من دون تطرف أو عزلة عن بقية المكوّنات الوطنية. في مناقشات الدستور المؤقت، قدّم الحزب رؤية معتدلة تدعو إلى إدراج الشريعة الإسلامية ضمن الإطار التشريعي، مع احترام حقوق غير المسلمين. ولعب دورًا أساسيًا في صياغة "ميثاق جاكرتا"، الذي تضمن بند "السبع كلمات" (إلزام المسلمين بتطبيق الشريعة)، لكنه وافق لاحقًا على حذفه حفاظًا على وحدة الأمة، ما أكسبه احترامًا وطنيًا واسعًا (Boland, 1982, pp. 48-60).

---

[1] **ميثاق جاكرتا: يُعد ميثاق جاكرتا الوثيقة الأولية التي صيغت في يونيو/حزيران 1945 كمقدمة لمشروع دستور جمهورية إندونيسيا، وقد تضمّن نصًا مثيرًا للجدل يُعرف بـ"السبع كلمات"، نصّ على أن "على المسلمين أداء الشريعة الإسلامية"، وهو بند اقترحته القوى الإسلامية، وعلى رأسها حزب ماسومي، بوصفه محاولة لتثبيت هوية الدولة ذات مرجعية إسلامية، غير أن ذلك النص أثار قلق القوى القومية والعلمانية، كما أثار اعتراضات شديدة من قبل الأقليات الدينية، وخصوصًا في الجزر الشرقية مثل بالي ومينهاسا، التي رأت فيه تهديدًا لمبدأ التعددية الوطنية. وبعد مفاوضات سياسية معقدة، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بحذف "السبع كلمات" من النص الدستوري، مقابل تبنّي بانتشاسيلا كمبادئ جامعة للدولة، ترتكز على التعدد، والتسامح، والعدالة الاجتماعية.**

وقد مثّل قبول حزب ماسومي بذلك التعديل لحظة مفصلية في تاريخه، إذ فضّل الحفاظ على وحدة البلاد وتماسكها على تحقيق مكاسب فكرية أو أيديولوجية آنية. وقد اعتُبر ذلك الموقف في حينه علامة على نضج سياسي واضح، ساهم في حماية الدولة الإندونيسية الفتية من خطر التمزق الطائفي والانقسام الدستوري المبكر. (Ismail, 2001)

رغم أن حزب ماسومي تأسس كرد فعل طبيعي من التيارات الإسلامية للمشاركة في الحياة السياسية، إلا أن موقفه لم يكن تقليديًا أو مغلقًا .بل برز كحزب يحمل رؤية عقلانية لتأسيس دولة حديثة تنسجم مع المبادئ الإسلامية، دون الدخول في صراع وجودي مع بقية المكوّنات الوطنية .وقد أظهر الحزب ذلك التوازن بوضوح حين وافق على حذف "السبع كلمات" من ميثاق جاكرتا، والتي كانت تنص على إلزام المسلمين بتطبيق الشريعة، في لحظة حاسمة من مراحل كتابة الدستور .فرغم الضغط الشعبي الكبير، اختار قادة الحزب أن لا يُجازفوا بوحدة الدولة، معتبرين أن تحقيق العدالة والهوية الإسلامية يمكن أن يكون من خلال العمل البرلماني، وليس من خلال الإقصاء أو فرض الرؤية .أكثر ما ميّز ماسومي هو رفضه للدولة الثيوقراطية (الدينية المتسلطة)، وتأكيده على أن الشريعة يجب أن تُفهم في سياق العدالة الاجتماعية، والحوار، والتشاور، وليس كأداة قسرية .وقد جعل ذلك التوجّه الحزب يحظى بثقة شريحة كبيرة من المتدينين المعتدلين، والمثقفين المسلمين، بل وحتى بعض غير المسلمين الذين رأوا فيه تيارًا "آمنًا" في مقابل صعود الأصوات الراديكالية .ورغم خلافه مع PNI حول طبيعة الدولة، إلا أن العلاقات بين الطرفين ظلت في إطار التنافس السياسي السلمي، وشارك ماسومي في الحكومات الانتقالية، وكان أحد الأحزاب القليلة التي قدّمت رؤى تفصيلية حول الاقتصاد، والتعليم، ودور المرأة، من منظور إسلامي عقلاني .ذلك الأداء جعل ماسومي يُعتبر حينها "حزبًا إصلاحيًا بمرجعية إيمانية"، وليس مجرد تكتل ديني، ما رفع مكانته في الداخل، وأعطاه ثقلًا في مفاوضات ما بعد الحرب. (Noer, 1973, pp. 221-235).

الحزب الشيوعي الإندونيسي والإحباط التاريخي والسياسي الذي واجهه الحزب:

بعد الاستقلال مباشرة، سعى الحزب الشيوعي الإندونيسي (PKI) إلى استعادة نشاطه السياسي الذي كان قد قُمِعَ خلال الحقبة الاستعمارية، وأعاد تنظيم صفوفه ليعود كلاعب ناشئ في ساحة سياسية مشحونة بالتوترات الأيديولوجية. وعلى عكس حزبي PNI وماسومي اللذين ركزا على مشروع "الدولة الوطنية"، تبنّى PKI خطابًا يطرح مشروع "ثورة اجتماعية" تستهدف تفكيك البنية الطبقية القديمة، وإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس العدالة الطبقية، ركّز الحزب على الريف والمناطق المهمشة، حيث أنشأ خلايا للفلاحين والعمال، داعيًا إلى إصلاح زراعي جذري، وإنهاء الإقطاع، ومقاومة الرأسمالية المحلية والدولية. وقد تميّز خطابه التعبوي بالحدة، ما جعله يُوصَف بـ "الحزب القادم من الأسفل"، في مقابل النخب التي كانت تُمسك بمفاصل الدولة من الأعلى. في عام 1948، تورط الحزب – أو اتُّهم بالتورط – في تمرد مسلح بمدينة ماديون، انتهى بقمع عنيف من قِبل الجيش، ومقتل عدد من قادته، وفي مقدمتهم موسو. شكّلت تلك الحادثة نقطة تحول حاسمة، إذ بدأ يُنظر إلى الحزب ليس كخصم سياسي، بل كتهديد أمني خطير، وهو ما شرعن تهميشه سياسيًا وعسكريًا في السنوات التالية. ورغم ذلك، بقي الحزب حاضرًا في الذاكرة الشعبية، واستعاد بعضًا من قوته في الخمسينيات، لكنه في سياق التأسيس كان أشبه بـ "حزب مرفوض رغم شعبيته الصاعدة"، محاصرًا من الدولة، والتيارات الإسلامية، وحتى بعض القوميين، الذين رأوا في خطابه استفزازًا لوحدة الأمة.لقد كانت تجربة PKI في تلك المرحلة القصيرة شديدة التأثير، وأسست لانقسام عميق في بنية السياسة الإندونيسية، ظل يتردد صداه لعقود. وهكذا، بدا الحزب وكأنه مشروع ثورة مؤجلة في دولة لم تتقبّلها بعد. (Mortimer, 1974, pp. 38-41)

PKI بين الشعبية والانعزال السياسي:

لم يكن الحزب الشيوعي الإندونيسي (PKI) يفتقر إلى القاعدة الجماهيرية، بل حظي بشعبية متزايدة بين الفئات المهمشة، مثل الفلاحين، العمال، الطلبة، وبعض النساء المنخرطات في منظماته الرديفة. لكن المشكلة لم تكن في حجمه، بل في خطابه الراديكالي، الذي رفض التدرج السياسي، واعتبر الثورة الوسيلة الوحيدة للتغيير (McVey, 1971, pp. 22-25)

بدلًا من التوافق، اصطدم الحزب مع خصومه كافة: رفض التحالف مع حزب ماسومي، وهاجم PNI بوصفه ممثلًا لنخبة "خانعة"، وعادَى التيارات الدينية التي اعتبرها أداة لـ "تخدير الجماهير". ذلك الخطاب، رغم شعبيته، عمّق عزلة الحزب، خاصة في المجتمعات الريفية المحافظة. كما ساهمت حوادث مثل تمرّد ماديون في عام 1948 في تكريس صورته كتهديد أمني، ما أدى إلى استبعاده المبكر من مشروع بناء الدولة، رغم احتفاظه بجاذبية شعبية حتى منتصف الخمسينيات (Cribb R. E., 1990, pp. 19-21).

موقف الشعب من الأحزاب:

رغم أن الأحزاب الكبرى مثلPNI ، ماسومي، و PKIكانت الفاعل السياسي الأبرز بعد الاستقلال، فإن تفاعل الجماهير معها لم يكن دائمًا حماسيًا أو موحّدًا. ففي كثير من المناطق الريفية، لم يكن المواطنون يملكون تصورًا دقيقًا عن تلك الأحزاب، بل رأوا فيها امتدادًا لصراع نخبوي على السلطة أكثر من كونها ممثلة حقيقية لهم، وقد ارتبط PNI في الوعي الشعبي بالبيروقراطية وصورة الدولة الرسمية، بينما عُرف ماسومي بتدينه التقليدي، وارتبط PKI بالفقر والغضب الطبقي. تلك الصور لم تتشكل من البيانات السياسية وحدها، بل من خلال الخطب، والإشاعات، والتجربة اليومية مع ممثلي الأحزاب. وبينما انخرطت النخب في الأحزاب بدوافع أيديولوجية، فإن القاعدة الشعبية كثيرًا ما تحركت بدافع الحاجات الاقتصادية، أو الولاء المحلي، أو الكاريزما الشخصية لزعيم ما (Ricklefs M. C., 2012, pp. 255-257) .

كان للنساء أيضا موقف ومشاركة في الأحزاب، رغم القيود الاجتماعية السائدة آنذاك، لم تكن المرأة غائبة عن المشهد الحزبي في مرحلة ما بعد الاستقلال. ففي حزب ماسومي، شاركت النساء في العمل الاجتماعي والدعوي، لكن مشاركتهن ظلت محصورة في الأدوار الثانوية دون بلوغ مواقع القيادة.

أما في الحزب الشيوعي الإندونيسي(PKI) ، فقد كان للمرأة دور تنظيمي نشط، خصوصًا في الحملات الجماهيرية والتثقيف الريفي، وبرز ذلك الدور من خلال منظمة "جيرواني" النسوية التي أنشأها الحزب لاحقًا كمنصة نسائية راديكالية ومستقلة نسبيًا. وفي المقابل، استخدم الحزب القومي الإندونيسي (PNI) صورة "المرأة الوطنية" في الإعلام والخطابات التعبوية، لكنه لم يمنحها حضورًا قياديًا فعليًا، ما جعل مشاركتها أقرب إلى الرمز الثقافي منها إلى التمكين السياسي (Wieringa, 2002, pp. 91-95)

الخاتمة

مع نهاية المرحلة التأسيسية (1945–1950)، يتبيّن أن الأحزاب السياسية في إندونيسيا، رغم حضورها القوي، لم تنجح في تقديم نموذج وطني جامع يوازي تطلعات الاستقلال. فقد دخلت تلك الأحزاب إلى الساحة وهي محمّلة برؤى كبرى، لكن أغلبها تعثّر أمام تعقيدات الواقع: بعضها استعجل القطاف، وبعضها تورّط في نزاعات أيديولوجية أضعفته، وبعضها انغلق على قواعده وخسر الفضاء الوطني الأوسع. راهن حزب PNI على أن القومية وحدها كافية لصياغة هوية وطنية متماسكة، لكنه أغفل التنوع العرقي والديني، ما جعل مشروعه يتحوّل تدريجيًا إلى أداة نخبوية تخدم بنية السلطة أكثر من خدمة الشعب. أما حزب ماسومي، فكان يحمل نضجًا فكريًا واضحًا، لكنه بقي أسير تردده بين العمل السياسي والانتماء الدعوي، وفشل في تحديد موقعه بوضوح داخل معادلة الدولة الحديثة. أماPKI ، فدخل المشهد بمشروع طبقي جذري، لكنه اختار التصعيد بدل التدرج، والانعزال بدل التفاوض، ففُهم بوصفه تهديدًا، لا شريكًا، في مرحلة حساسة من بناء الجمهورية.

وفي خضم تلك التجاذبات، بقيت فئات واسعة من الشعب خارج المعادلة، تنظر إلى الصراع بوصفه تنافسًا بين نخب، لا مشروعًا وطنيًا يضمها. وهكذا، تحوّلت الدولة من أمل جامع إلى ساحة خلاف سياسي، لا تزال تداعياته حاضرة في المشهد الإندونيسي حتى اليوم.

لقد أسهمت تلك الأحزاب في رسم ملامح الجمهورية الأولى، لكنها تركت وراءها أسئلة مفتوحة أكثر مما قدمت إجابات ناجزة. كانت البدايات حافلة بالطموح، لكن الطريق بقي معلقًا بين الممكن والمرتجى.وهكذا، لم تكن تجربة الأحزاب في سنوات التأسيس سوى فصل أول من حكاية طويلة، فصلٌ مفعم بالتجربة والارتباك، مهد لانقسامات قادمة... وأطلق مشهدًا سياسيًا لا يزال يبحث عن توازنه.

مراجع

Adam, A. (1995). The Vernacular Press and the Emergence of Modern Indonesian Consciousness (1855–1913). Cornell University Press.

Adam, A. G. (1995). The Press and the Rise of Nationalism in Indonesia: A Political Biography of B.M. Diah and His Newspaper Merdeka. Oxford University Press.

Alfian. (1989). Muhammadiyah: The Political Behavior of a Muslim Modernist Organization under Dutch Colonialism.

Anderson, B. R. (1966). Java in a Time of Revolution: Occupation and Resistance, 1944–1946. Cornell University Press.

Anshari, E. S. (1979). The Jakarta Charter of June 1945: A History of the Gentlemen's Agreement Between the Islamic and the Secular Nationalists in Modern Indonesia.

Barton, G. (2002). Abdurrahman Wahid: Muslim Democrat, Indonesian President. UNSW Press.

Boland, B. J. (1982). The Struggle of Islam in Modern Indonesia. Springer.

Bosch, A. v. (1959). Dutch foreign policy since 1815: a study in small power politics. the hague martinus nijhoff.

Bourchier, D. (2019). Illiberal Democracy in Indonesia: The Ideology of the Family State. Routledge.

Brown, C. (2003). A short history of indonesia . Allen & unwin.

Cribb, R. ((2000)). Historical Dictionary of Indonesia. Scarecrow Press.

Cribb, R. E. (1990). . The Indonesian Killings 1965–1966: Studies from Java and Bali. Monash University.

Feith, H. (2007). The Decline of Constitutional Democracy in Indonesia. Equinox Publishing.

Ford, M. (2009). Workers and Intellectuals: NGOs, Trade Unions and the Indonesian Labour Movement.

Friend, T. (2003). Indonesian Destinies. Belknap Press of Harvard University Press.

Hill, D. T. (1993). The Press in New Order Indonesia. Australia: University of Western Australia Press.

Ismail, A. R. (2001). Islam and Politics in Indonesia: The Jakarta Charter Debate. . Islamic Book Trust.

Kahin, G. M. (2003). Nationalism and Revolution in Indonesia. . Cornell University Press.
Kompas.com. (2022, 4 8). Peran Mohammad Hatta dalam Proklamasi Kemerdekaan Indonesia. Retrieved from Komp.As.Com.: https://www.kompas.com/stori/read/2022/01/25/140000779/peran-mohammad-hatta-dalam-proklamasi-kemerdekaan-indonesia
Lev, D. S. (1966). The Transition to Guided Democracy: Indonesian Politics, 1957–1959. Cornell University Modern Indonesia Project.
McIntyre, A. (2005). The Indonesian Presidency: The Shift from Personal Toward Constitutional Rule. Rowman & Littlefield.
McVey, R. T. (1971). The Rise of Indonesian Communism. Cornell University Press.
Mortimer, R. (1974). Indonesian Communism under Sukarno: Ideology and Politics, 1959–1965. Cornell University Press.
Noer, D. (1973). The Modernist Muslim Movement in Indonesia 1900–1942. Oxford University Press.
Poeze, H. A. (1982). The Madiun Affair: 1948 Reconsidered.
Reid, A. ((1974).). The Indonesian National Revolution 1945–1950. Longman.
Ricklefs, M. (2001). . A History of Modern Indonesia Since C.1200 . Palgrave Macmillan.
Ricklefs, M. C. (2012). Islamisation and Its Opponents in Java: A Political, Social, Cultural and Religious History, c. 1930 to the Present. . NUS Press.
Shiraishi, T. (1990). An Age in Motion: Popular Radicalism in Java, 1912–1926. Cornell University Press.
the, O. R. (1942). united states: ‹the Netherlands information.
van Bruinessen, M. (1996). Islamic State or State Islam? Fifty Years of State–Islam Relations in Indonesia. ISIM.
Vickers, A. ((2005)). A History of Modern Indonesia. Cambridge University Press.
Wieringa, S. E. (2002). Sex, Power and Violence in Jakarta. New Dawn Press.
Woodman, D. (1955). The Republic of Indonesia. London.
www.wikipedia.org. (n.d.). Retrieved from wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/Kuniaki_Koiso
Yamin, M. (1959). . Naskah Persiapan Undang-Undang Dasar 1945 (Documents of the 1945 Constitution Preparation).

zaalberg, f. g. (2002). American visions of the Netherlands east indies / Indonesia: US foreign policy and Indonesian nationalism 1920-1949. Amsterdam: Amsterdam university press, Amsterdam.

جهاد كاظم عباس التميمي. (2019). سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اندونيسيا 1957-1967. بغداد: كلية الاداب ، الجامعة المستنصرية.

عفاف مسعد العبد. (د.ت). دراسات في تاريخ الشرق الاقصى. القاهرة: دار المعرفة.

علي واثق احمد. (2021). الحزب الشيوعي واثره السياسي في اندونيسيا 1920-1965. كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى.

فايز صالح ابو جابر. (1991). الاستعمار في جنوب شرقي اسيا (المجلد ط1). عمان: دار البشير لنشر.

ماهر جاسب حاتم الفهد. (2010). حرب الاستقلال الاندونيسية ١٩٤٥-١٩٤٩ في الوثائق الأمريكية. البصرة: كلية التربية- جامعة البصرة.

نور الهدى رياض ايوب. (2022). السياسة الهولندية تجاه جزر الهند الشرقية 1901-1942. بغداد: كلية التربية، الجامعة المستنصرية.

Political Parties in Indonesia (1945–1950)

Asst. Lecturer Noor Alhuda Riyadh Ayoub
Al-Mustansiriyah University, College of Arts
Noorriyadh93@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:
This research, titled "Political Parties in Indonesia (1945–1950)", explores the political and ideological transformations that shaped Indonesia in the immediate post-independence period. It focuses on the pivotal role played by the major political parties—namely the Indonesian National Party (PNI), the Islamic Masjumi Party, and the Indonesian Communist Party (PKI)—in redefining the structure and identity of the emerging state.

The study begins with an analysis of the historical context in which a new national consciousness emerged following the revolution. It then examines how these parties functioned as tools for political mobilization, power redistribution, and the articulation of modern statehood. The research further investigates the ideological frameworks, organizational structures, and public narratives employed by each party, while addressing the institutional and cultural challenges they faced in a socially and religiously diverse society.

Ultimately, the study offers a critical assessment of the foundational phase of party politics in Indonesia, questioning the extent to which these movements succeeded in translating revolutionary aspirations into inclusive national projects.

Keywords: Political Parties – Post-Independence Indonesia – PNI – PKI – Masjumi.